تحليل العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي واستدامته في العراق

Analysis of the relationship between economic exposure and economic growth and its sustainability in Iraq

م علياء حسين خلف الزركوش *

Alyaa Hussein Khalaf

المستخلص: تعد دراسة وتحليل العلاقة ما بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي ذات اهمية كبيرة وتنبع هذه الأهمية من ان التجارة الخارجية بعملياتها (الاستيراد والتصدير) لها دور واسع في تحقيق عملية النمو والتنمية، إذ اجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وأكثر من ذلك إذ اعتبروا الصادرات محرك للنمو والتنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه في الحصول على النقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج، وبهدف البحث الى قياس وتحليل العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو والوصول الى تبني سياسة للتحكم بالانكشاف الاقتصادي، والاستفادة من الإيجابيات وتفادي السلبيات ، ويقسم البحث إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول مداخل نظرية للعلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام ، وجاء المبحث الثاني ليبين الرؤية التحليلية لظاهرة الانكشاف الاقتصادي في العراق والمبحث الثالث قياس العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي في العراق مع وضع الحلول والمعالجات

Abstract:
The study and analysis of the relationship between economic exposure and economic growth is of great importance and stems from the importance that foreign trade operations (import and export) have a large role in achieving the process of growth and development, as economists gathered on the importance of export in promoting economic development and more They considered exports an engine of growth and economic development through their access to foreign exchange and the discharge of surplus production. The aim of the study is to measure and analyze the relationship between economic vulnerability and growth and to adopt a policy to control economic exposure, N the positives and avoid the negatives, and divides the search into three sections, first topic entrances to the theory of the relationship between economic vulnerability and sustainable economic growth, and came second section to show the analytical vision of the phenomenon of economic vulnerability in Iraq, the third measurement section the relationship between economic vulnerability and economic growth in Iraq with the development of solutions and treatments

مقدمة : أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد في تحقيق نموه الاقتصادي بشكل كبير على إيراداته من الصادرات النفطية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بشكل عام وكذلك اعتماده على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية وان عملية الحصول على العملة الصعبة تتأثر من خلال مصدر واحد هو تصدير النفط الخام .وأن من الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الدولة هو تحقيق نمواً اقتصاديا حقيقياً وذلك من خلال إشراك جميع القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية كلاً حسب الأهمية ، والتجارة الخارجية بعملياتها (الاستيراد والتصدير) وتشغل اهتمام كبير في تحقيق عملية النمو والتنمية ، إذ اجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وأكثر من ذلك إذ اعتبروا الصادرات محرك للنمو والتنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه في الحصول على النقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج، وعليه فأن دراسة وتحليل العلاقة ما بين هذين المتغيرين ذات اهمية كبيرة .

مشكلة البحث : أن الاقتصاد العراقي يواجه مشكلة على درجة عالية من الخطورة إلا وهي عمق فجوة التجارة الخارجية والانكشاف الاقتصادي، إذ شكلت نسبة مؤشر الانكشاف وفقاً للتقرير الإحصائي لصندوق النقد العربي الخاصة في عام ٢٠١٧، أكثر من ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي وشكلت نسبة مؤشر التركيز السلعي للصادرات ٩٩% من إجمالي الصادرات وهي اكبر من نسبة المعيار (٧٠%)، كما شكلت نسبة مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات ٤٧,٢٩% من إجمالي الصادرات وهي اكبر من نسبة المعيار(٤٠%)، وشكلت نسبة مؤشر الميل المتوسط للاستيراد ٢٧,٩٧% من الناتج إي إن ثلث الناتج المحلي تقريباً يذهب للعالم الخارجي لتغطية ما يتم استيراده وهذه نسبة كبيرة لها انعكاساتها على النمو الاقتصادي وبالتالي على استدامته (أي التأثير على القاعدة المادية اللازمة لعملية التنمية) ، وهذا يمثل وجود خللا تنمويا يستلزم معالجته .**فرضية البحث:** تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها وجود علاقة بين الانكشاف الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي واستدامته.**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في وضع الحلول للوصول إلى النمو المستدام في العراق من خلال معالجة الانكشاف.

أهداف البحث يهدف البحث إلى :

١- قياس وتحليل العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو.
٢- معالجة حجم الانكشاف باتجاه تقليصه، من أجل تحقيق النمو المستدام.
٣- تبني سياسة للتحكم بالانكشاف الاقتصادي، والاستفادة من الإيجابيات وتفادي سلبيات

منهجية البحث

لأثبات الفرضية والوصول إلى هدف البحث سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في تحليل العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي ومسارات النمو واستدامته، وسيتم استخدام الأسلوب القياسي في تحديد هذه العلاقة.

حدود البحث

يتخذ البحث حدوده المكانية، الاقتصاد العراقي، أما الحدود الزمنية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧

الدراسات السابقة

١- دراسة الدكتورة هجير عدنان زكي، وكانت تهدف الدراسة إلى تحليل قضايا ومؤشرات التداخل والاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي، والتمييز بين مؤشر الانكشاف ومؤشر الانفتاح، وهذه الدراسة منشورة في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢٠٠٥.

٢- دراسة الدكتور عبد الله جميل النصيرات ، وتهدف الدراسة إلى دور الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الاردن ، وهي أطروحة دكتوراه من كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ،٢٠٠٢.

٣- دراسة الدكتور فاضل جمعة جبر العقابي ، وتهدف الدراسة إلى تحليل ظاهرة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي من خلال تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ ، وهي أطروحة دكتوراه من كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة ميسان ، ٢٠١٠. أما الإضافة التي ستقدمها هذه الدراسة إلى ميدان البحث فتكمن في قياس وتحليل العلاقة بين درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي وتأثير ذلك على مؤشرات النمو، والسعي في إيجاد الحلول والمعالجات

المبحث الأول

مداخل نظرية للعلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام

أولاً: مدخل مفاهيمي

في إطار تأكيد العلاقة المتبادلة ما بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي، لابد من التعرف على هذين المفهومين.

١-مفهوم الانكشاف الاقتصادي

يشير مفهوم الانكشاف الاقتصادي الى نسبة التجارة الخارجية (الصادرات +الاستيرادات) الى (GDP) الناتج المحلي الاجمالي، وإذا كانت النتيجة كبيرة دل ذلك على انكشاف وتبعية البلد محل الدراسة للعالم الخارجي وإذا كانت النسبة صغيرة فأن ذلك يعني استقلال البلد وعدم تبعيته للعالم الخارجي. ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار انه لا يمكن الاعتماد على هذا المؤشر بشكل مستقل من اجل الحكم على تبعية البلد من عدمه، لان هناك بعض البلدان يرتفع فيها هذا المؤشر وهي غير تابعة لان العالم الخارجي شديد الاعتماد عليها في تلبية احتياجاته وليس العكس. وينبغي ان لا تتجاوز نسبة هذا المؤشر عن ٧٠% وهو الحد الاقصى من حجم (GDP) الناتج المحلي الاجمالي ((مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٤) وتتطلب دراسة الانكشاف الاقتصادي الحصول على دلالات ومؤشرات عن تكوين واتجاه النسب القطاعية المساهمة في عملية توليد الناتج المحلي في الخارج أي بمعنى قياس مدى تأثير الأداء الاقتصادي المحلي على متغيرات اجنبية، وهذا الشي يجعل الدراسة أكثر شمولية واحاطة بالموضوع. ((Fisher 1983, 553)

٢- إشكالية مفهوم الانكشاف الاقتصادي

يختلف مفهوم الانكشاف الاقتصادي عن مفاهيم أخرى ذات صلة بالموضوع ومنها ما يسمى بالاعتماد الاقتصادي، وأخرى بالانفتاح الاقتصادي وكلها تشير إلى طبيعة التداخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي، سنوضح أولاً الانكشاف الاقتصادي وهو عبارة مجموع الصادرات والاستيرادات إلى اجمالي الناتج المحلي ((snider 1967, 13)وبذلك يكون مؤشر الانكشاف هو عبارة عن المعادلة الاتية: $\frac{X+M}{GDP}$ إذ ان (X) تمثل الصادرات (M) تمثل الاستيرادات (GDP) يمثل الناتج المحلي الإجمالي.ولكي يصبح للمؤشر دلالة قياسية ويستعان بها للمقارنة يفترض ان ينسب إلى مؤشر انكشاف تأشيري لتحصل بعد ذلك على درجة الانكشاف.درجة الانكشاف = مؤشر انكشاف الدولة محل الدراسة / مؤشر الانكشاف التاشيريوهذه العملية تمكن من احداث مقارنات بين درجات الانكشاف للدول المختلفة.أما ثانياً بالنسبة إلى مفهوم درجة الاعتماد على الاستيرادات إذ يتطلب الحصول على نسبة الاستيرادات إلى اجمالي الناتج المحلي وفقاً للمعادلة الاتية: درجة الاعتماد على

الاستيرادات $=\frac{M}{GDP}$ ويتم نسبة هذا المؤشر إلى مؤشر الاعتماد على الاستيرادات التأشيري أي ان درجة الاعتماد على الاستيرادات = مؤشر الاعتماد على الاستيراد لدولة ما / المؤشر التأشيري للاعتماد على الاستيراد وهكذا يكون بالإمكان اجراء مقارنة بين درجات الاعتماد على الاستيرادات في مجموعة من الاقتصادات، أما ثالثاً فيتم توضيح مفهوم درجة الانفتاح الاقتصادي هو نسبة الصادرات لدولة ما إلى اجمالي الناتج المحلي أي:مؤشر الانفتاح $=\frac{X}{GDP}$ ويشير مصطلح الانفتاح الى التوجه نحو اقتصاد السوق العالمية والى فسح الفرصة امام الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية، ويسمح الانفتاح لرأس المال المحلي والاجنبي بالنمو، ويرتبط هذا المفهوم بشكل أو باخر بمبدأ حرية النشاط الاقتصادي هذه السياسة التي تتبنى شعار دعه يعمل دعه يمر والذي يشير الى دعوة لعمل مشترك ضد أي تدخل حكومي بدافع تحقيق أغراض اجتماعية معينة لذلك يتم السعي وفق هذا المبدأ بترك الأمور وشأنها في أوسع مجال يمكن تصوره. (كالبرت ٢٠٠٠، ٦٤)

١- النمو الاقتصادي

يعد مفهوم النُّمو الاقتصادي تعبيراً كميًّا عن الزيادة في الإنتاج على المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج دولة ما، كما يمكننا الإشارة إلى المفهوم بأنه التوسع الاقتصادي الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، والنمو يمكن أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي. (الخشب بلا تاريخ) ويعد النُّمو الاقتصادي شرطًا ضروريًّا، ولكنه غير كافٍ من اجل رفع المستوى لحياة ذات نوعية أفضل للأفراد من الجانب المادي، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا ذات جدل مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.أما الاقتصادي سيمون كازنت–الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ١٩٧١ فيعرف النُّمو الاقتصادي بأنه زيادة على المدى الطويل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتعتمد هذه الإمكانيات المتزايدة إلى التقنية المتقدمة والى طبيعة التكيف المؤسسي والفكري اللازم لها (نصر بلا تاريخ) من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من الخصائص، منها:

- التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر.
- دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو.

وبناء على ذلك فأن المسالة هي قضية تقليص الفجوة بين النُّمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية. أما الاقتصادي الأمريكي كوزنتس فيعرف النمو الاقتصادي على انه إحداث زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعد الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية – هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، ويشير الى ان رأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من خلال التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يرفع من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج . (المسعودي ٢٠١٠، ٢٨) أما النمو في رأي كند لبركر يعني الزيادة في المنتوج (Out Put) بالنسبة الى الوحدة من المستخدم (In Put)، بينما التنمية تعني زيادة المنتوج وكذلك التغيرات في التنظيمات والمؤسسات القائمة والترتيبات الفنية التي تحقق الإنتاج (Banger 1965, 3)

٢- مكونات تحقيق النمو الاقتصادي

يتعين على صناع السياسيات الاقتصادية في البلدان النامية من اجل تحقيق التنمية ان يكون النمو سابق وداعم لعملية تحقيق التنمية، وهنالك مجموعة من الشروط التي يتعين توافرها وهي: (تودارو ٢٠٠٦، ٥٠-٥١)

١- **تراكم رأس المال:** ويتضمن الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية فضلاً عن الارتقاء بنوعية الموارد المتوافرة، وتحقيق التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي هذا من جانب ومن جانب اخر تحسين نوعية رأس المال البشري التي لها تأثير كبير على الطاقة الإنتاجية ويتم ذلك عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل.

٢- **النمو الفعلي في قوى العمل:** ويشتمل على فاعلية النمو السكاني في زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع والتي تولد طبقات جديدة من القوى العاملة التي يتم توجيها نحو القطاعات بواسطة سياسات التشغيل.

٣- **التقدم التكنولوجي** :ويعد هذا العامل ذات أهمية كبية في رفع مستوى النمو الاقتصادي وذلك عن طريق زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، إذ تؤدي الى خلق التكنولوجي الموفرة للعمل أو لرأس المال أي ان المدخلات نفسه ولكن بمخرجات مرتفعة.

ثانياً: جدلية العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي (طروحات نظرية)

ان طبيعة العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي يمكن ان تكون علاقة سببية أي بمعنى ممكن ان تكون في اتجاهين، وتعد هذه العلاقة علاقة من النوع التطبيقي، وتكثر وجهات النظر في تفسير نوعية هذه العلاقة، ويمكن الوقوف على أنواع من هذه العلاقات منها: (الجنابي ٢٠١٦، ٣٣)

١- نظرية التجارة التي تركز على جانب الصادرات المؤدية الى النمو الاقتصادي، وتطرح هذه النظرية مجموعة أسباب تركز على تأييد هذا الرأي منها:

الشكل (١) السبب الاول تأييد نظرية التجارة

- ان زيادة الصادرات سوف يشجع على قضية التخصيص في انتاج المنتجات المعدة للتصدير، وبالتالي زيادة الإنتاجية مما يعكس مهارات العاملين في مجال التصدير.

الشكل (٢) السبب الثاني في تأييد نظرية التجارة

٢- الراي الاخر يؤيد بأن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي الى زيادة الصادرات بفعل تطور الاسواق والتقدم التكنولوجي الامر الذي يساهم في رفع القدرة التنافسية.

٣- يرى باحثين اخرين ان العلاقة بين الانكشاف والنمو هي علاقة سببية ثنائية الاتجاه وتشير الى عملية مترابطة ومتكاملة.

٤- وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، إذ يعتقد مارشال ان الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على خفض الإنتاج بسبب التشوهات الاقتصادية المختلفة.

٥- انعدام العلاقة السببية بين المتغيرين، إذ يرى بعض الباحثين ان تحديد مسارات نمو المتغيرين تكون من خلال متغيرات أخرى لها علاقة بالنظام الاقتصادي.ان اغلب دعاة التنظير الاقتصادي يركز حول وجود العلاقة بين المتغيرين، وعدد قليل منهم إشارة الى العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والانكشاف (الصادرات + الاستيرادات)، او من خلال الاستيرادات والنمو ويعود الامر الى الطرح النظري

في الاقتصاد الكلي من ان الاستيرادات تعد مصدرا للتسرب من الحلقة الدائرية للدخل الذي يفسر حدوث البطالة بدلاً من النمو.*وهنالك طروحات نظرية ترجع هذا الري الى الحجة التي تقول بأن الاستيرادات لا يوجد لها تأثير في الامدين القصير والطويل في النمو الاقتصادي، والغاية من ذلك تكمن في المحافظة على النقد الاجنبي وتوجيه نحو الأغراض الرئيسية (A 1978, 24) ، وفي حين ان الاقتصادي (Rodrik) جاء بطرح مختلف إذ أشار الى ان الاستيرادات لها أهمية تعادل الصادرات ، ومع مرور الوقت اصبح هذا الطرح يشير الى ان الاستيرادات تنوب عن الصادرات في تحقيق النمو وذلك من خلال استعمالها كوسيلة في حفظ وضمان توريد المواد الخام .ومما لا شك فيه ان الاستيرادات يمكن ان تعمل على تنشيط الاداء الاقتصادي وذلك بفعل ارتباط نمو الاستيرادات بنمو الصادرات، فضلا عن ان عملية الاستيراد تؤدي الى نقل التكنولوجية عن طريق استيراد السلع الرأسمالية وبناءا على ما تقدم يمكن ان تكون الاستيرادات أكثر تأثير على النمو من خلال الاثار التراكمية التي تولدها العلاقة السببية بين الاستيرادات والنمو عن طريق نقل التكنولوجية المتطورة الداعمة للعملية الإنتاجية ورفع الحوافز للعاملين (rajaguru 2004, 36.)

المبحث الثاني

رؤية تحليلية لظاهرة الانكشاف الاقتصادي في العراق

ان مؤشر الانكشاف لبلداً ما يعني أن هذه البلد في حالة تبعية للخارج إلا أن ذلك لا يمكن اعتباره حكما مطلقا إذ أن هناك بلدان رغم ارتفاع مؤشر انكشافها الاقتصادي إلا أنه لا ينطبق عليها فكرة التبعية مثل اليابان.أنه قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن معدل الانكشاف لدى الدول النفطية أعلى منه لدى غيرها من الدول، ويرجع ذلك إلى اختلال التوازن بين صادرات هذه الدول وواردتها ، فإذا ما تطلعنا إلى الدول النفطية نجد أن جل ما يتم تصديره من هذه الدول يعتبر من الثروة النفطية التي يتم تصنيفها وتشكيلها في الخارج ويعاد تصديرها لهذه الدول كسلع استهلاكية يتم دفع أضعاف ثمنها الذي بيعت به، كما أن إنتاج هذه الدول لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من احتياجاتها ، أما الدول غير النفطية فتتحكم عوامل كثيرة مختلفة في إنتاجها وتشكل المقومات الأساسية لتطوير الصناعات المحلية ، ولذلك نجد أن معظم صادرات هذه الدول تتمثل في مواد خام غالباً ما تكون زراعية يتم تصديرها للخارج، وهناك تصنع ويعاد استيرادها . (حماد ٢٠١٤)وللتعرف على طبيعة الظاهرة سيتم تحليل جانب الصادرات والواردات ونسبها الى الناتج في الاقتصاد العراقي حسب ما ورد من تعريف لهذه الظاهرة *

اولاً: الصادرات

ويمكن تحليل جانب الصادرات بالاطلاع على جدول (١) الذي يرصد نسبة دنيا للصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي إذا بلغت صادرات العراق في عام (٢٠٠٤) الى حوالي (١٧٨١٠) مليون دولار بمعدل نمو سنوي عن عام (٢٠٠٣) بلغ (٨٣،٤%) وقد بلغ GDP* (٣٦٦٢٨) مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية ، أما معدل النمو فقد بلغ ما يقارب (١١٠%) عن العام الماضي ، وبذلك يكون معدل النمو في عام (٢٠٠٤) قد حققا نمواً عالياً بفعل تحرير التجارة الخارجية للعراق ، واخذت عملية تصدير النفط العراقي صوب الأسواق العالمية وبهذا شكلت الصادرات ما يقارب (٤٨%) من GDP وبمعدل نمو بلغ (-١٢%) عن عام(٢٠٠٣) ، وفي عام (٢٠٠٨) أصبحت الصادرات العراقية حوالي (٦٣٧٢٦٩) مليون دولار امريكي وذات معدل نمو سنوي عن العام السابق (٦٠,٩%) ، أما GDP بلغ للعـــام المذكور مـــا يقـــارب ١٣١٦١٤ مليون دولار ، ويعد معدل نمو الصادرات لعام (٢٠٠٨) اعلى معدل بعد عام (٢٠٠٤) وهذا يعود الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة بالقطاع النفطي ، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط التي بلغ (١١٠) دولار امريكي / برميل ، وكذلك بفعل تغييرات نحو تحسن الوضع الأمني في عموم العراق ، وفي عام (٢٠٠٩) بلغت الصادرات العراقية ما يقارب (٣٩٤٣٠) مليون دولار ومع معدل نمو سنوي بلغ (-٣٨،١٢٦%) عن عام (٢٠٠٨) وكذلك الحال بالنسبة GDP إذ

---

* للمزيد من التفاصيل أنظر:

x.u.H .song and romilly, an empirlcal of the causal relationship between openness and economic , growth in china ,appalled economics,29(12),1997:1679-1686

* مؤشر الانكشاف هو عبارة عن المعادلة الاتية: $\frac{X+M}{GDP}$

* الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

سجل حوالي (١١١٦٦١) مليون دولار امريكي ومعدل نمو سنوي يقارب (-١٥،١٦%) وهذا ادنى معدل، وكان هذا بفعل الازمة العالمية وتأثيراتها على أسعار النفط، إذا بلغ حينذاك سعر البرميل ما بين (٦٠-٧٠) دولار، في حين سجلت اعلى نسبة للصادرات في عام (٢٠٠٨) إذا بلغت ما يقارب (٤٨%)، وبلغت الصادرات في عام (٢٠١٤) حوالي (٨٣٩٨١) مليون دولار امريكي وبمعدل نمو سنوي (-٦،٤٤%) عن عام (٢٠١٣) وGDP أيضا انخفض نموه بمعدل (-٣،٨٧١%) بفعل تردي الأوضاع الأمنية في العراق وخاصة أوضاع محافظة نينوى فضلا عن توقف النشاط الخاص في هذه المحافظة ومحافظات أخرى مثل صلاح الدين وديالى والانبار وكركوك إذ شهدت هذه المحافظات تدهور امني كبير في ذلك العام ،واستمر الانخفاض حتى عام (٢٠١٥) ويعزى هذا الهبوط الى هبوط معدل سعر برميل النفط . وفي (٢٠١٦) ارتفعت الصادرات نسبة (٣٦%) أما عام (٢٠١٧) فكانت بنسبة (٣٩،٦%) بفعل الزيادة بصادرات النفط الخام ومنتجاته (البنك المركزي ٢٠١٧، ٥٠) وهذا يشير إلى مدى شدة اعتمادية الناتج العراقي في رسم موازنته على إيرادات متقلبة وغير مستقرة دولياً، إن الوقوف على حقيقة ميزان المدفوعات العراقي يظهر أمرا بالغ الخطورة مضمونه الاعتماد كليًا على الإيرادات النفطية، وإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي المشار إليه يمثل نموا في الإيرادات النفطية، وتكمن وراء ذلك دلالات اقتصادية عميقة أهمها إن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط، وهذا ما انعكس فعلا منذ منتصف ٢٠١٤ حالما انخفضت أسعار النفط عندها دخل العراق في الأزمة المالية، إنّ غياب الموارد المالية لتمويل الاقتصاد بكل نشاطاته وفعالياته باستثناء النفط قاد لارتباط كل النشاطات والفعاليات الاقتصادية في العراق بتقلبات وصدمات أسعار النفط ، وبما أن أسعار النفط دالة لمتغيرات سوقية وتذبذبات يومية، وقد تكون تغيرات سنوية أو دورات سوقية ،هذا يعني عدم استقرار أسعار النفط وتقلبها في كل الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة مما يعني بأن العراق سيكون أمام حالتين: الحالة الأولى إيرادات متذبذبة والتزامات ومستحقات ثابتة وهذا سوف يؤدي إلى عجز في الموازنة والحالة الثانية تراكم العجز سيولد مشكلة سيولة تتمثل بعدم قدرة العراق على سداد التزاماته ومستحقاته ، وإن الزيادة المضطردة كانت تقف وراءها تزايد الكميات من الإنتاج بالإضافة لتزايد سعر النفط وتأسيساً على ما ورد فأن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصادرات المتمثلة بأسعار النفط سيكون لها انعكاساتها على النمو الاقتصادي واستدامته ، والجدول الاتي يشير الى قيم الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن معدلات النمو السنوي لكل من الصادرات والناتج .

جدول (١) الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في العراق وفقاً للأسعار الجارية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧(مليون دولار)

السنوات	الصادرات (1)	معدل نمو الصادرات (٢)	الناتج المحلي الاجمالي (٣)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (٤)	نسبة الصادرات * الى الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠٠٣*	٩٧١١	-	١٧٤١٥	-	٥٥،٧٦٢
٢٠٠٤	١٧٨١٠	٨٣,٤	٣٦٦٢٨	١١٠،٣٢٤	٤٨ ،٦٢٤
٢٠٠٥	٢٣٦٩٧	٣٣،٠٥٤	٤٩٩٥٥	٣٦،٣٨٥	٤٧ ،٤٣٧
٢٠٠٦	٣٠٥٢٩	٢٨،٨٣١	٦٥١٤٠	٣٠،٣٩٧	٤٦،٨٦٧
٢٠٠٧	٣٩٥٨٧	٢٩،٦٧	٨٨٨٤٠	٣٦،٣٨٣	٤٤،٥٦
٢٠٠٨	٦٣٧٢٦	٦٠،٩٧٧	١٣١٦١٤	٤٨،١٤٧	٤٨،٤١٩

* الانفتاح التجاري

* لغرض استخراج معدل النمو تم الاستعانة ببيانات ٢٠٠٣

٢٠٠٩	٣٩٤٣٠	٣٨،١٢٦-	١١١٦٦١	١٥،١٦-	٣٥،٣١٢
٢٠١٠	٥١٧٦٤	٣١،٢٨١	١٣٨٥١٧	٢٤،٠٥١	٣٧،٣٧
٢٠١١	٧٩٦٨١	٥٣،٩٣١	١٨٥٧٥٠	٣٤،٠٩٩	٤٢،٨٩٧
٢٠١٢	٩٤٢٠٩	١٨،٢٣٣	٢١٧٩٦٩	١٧،٣٤٥	٤٣،٢٢١
٢٠١٣	٨٩٧٦٨	٤،٧١٤-	٢٣٢٥٠٠	٦،٦٦٦	٣٨،٦١
٢٠١٤	٨٣٩٨١	٦،٤٤٧-	٢٢٣٥٠٠	٣،٨٧١-	٣٧،٥٧٥
٢٠١٥	٤٠٦٥٥	٥١،٥٩-	١٥٣٧٤١	٣١،٢١-	٣٠،٢٧
٢٠١٦	٤٨٨١٤	١٦،٧١٤	١٥٩٩٢١	٤،٠١	٣٠،٥٢
٢٠١٧	٥٤١٧٣	١٠،٩	١٧٩٦٥٠	١٢،٣٣	٣٠،١٥٤

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات
جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية لأعوام المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

ثانياً: الاستيرادات

وتمثل الاستيرادات الجانب الاخر الذي يفسر ظاهرة الانكشاف الاقتصادي، وتعد مسالة الاستيراد مهمة ولها أثرها في توفير القاعدة اللازمة للعملية الاستثمارية، وفي العراق كان الافتقار الى السياسة التجارية بأدواتها الحمائية اثار سلبية بالمنتوج المحلي فضلاً عن مساوئ في تركيبة الاستيرادات ويشير الجدول (٢) الى نمو الاستيرادات بشكل مطلق إذا ارتفعت استيرادات العراق في عام (٢٠٠٤) الى (٣١٣٠٢) مليون دولار وبالأسعار الجارية وقد نمت بمعدل بلغ (١١٤,٤%) عن عام (٢٠٠٣) ، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد بلغ في عام (٢٠٠٤) (٣٦٦٢٨)مليون دولار امريكي وبالأسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي عن عام (٣٠٠٣) قد بلغ (١١٠,٣٢٤%) ، وهذا يشير الى ارتفاع معدل النمو بفعل تحرير التجارة الخارجية للعراق وبدا تصدير النفط العراقي ، اما نسبة ما تشكله الاستيرادات الى الناتج فقد بلغت (٥٨,١٥٨%) وبمعدل نمو بلغ ما يقارب (١,٩٥٥%) وأصبحت الاستيرادات العراقية عام (٢٠٠٨) حوالي (٣٥٠١٢) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (٧٩,٠٣٥%) عن عام (٢٠٠٧) ،أما الناتج المحلي الإجمالي البالغ عام (٢٠٠٨) حوالي (١٣١٦١٤) مليون دولار وبمعدل نمو عن عام (٢٠٠٧) بنسبة (٤٨,١٥%) ويعود هذا النمو الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى وجه الخصوص في مجال القطاع النفطي ، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني ، وشكلت الاستيرادات ما نسبته (٢٦,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو عن عام (٢٠٠٧) بلغ ما يقارب (٢٠,٨%) ، وفي عام (٢٠١٤) اخذت الاستيرادات في العراق بالانخفاض ، إذا انخفضت الى (٥٣١٧٧) مليون دولار عن عام (٢٠١٣) ومعدل نمو سالب بلغ (-١٠,٤%) ويعود سبب هذا الانخفاض الى تردي الوضع الأمني وتوقف الصادرات النفطية في محافظتي نينوى وكركوك واستمر هذا الانخفاض لعام (٢٠١٥) ، وارتفعت الاستيرادات من(٤٠،٤) في عام ٢٠١٦ الى (٤٥،٩) في عام (٢٠١٧) وهذا يعكس مدى الانكشاف الاقتصادي السلبي. (البنك المركزي ٢٠١٧، ٥١).

جدول (٢) الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي في العراق وفقاً للأسعار الجارية
للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧(مليون دولار)

السنوات	الاستيرادات (1)	معدل نمو الاستيرادات (٢)	الناتج المحلي الاجمالي (٣)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (٤)	نسبة الاستيرادات * الى الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠٠٣*	٩٩٣٤	–	١٧٤١٥	–	٥٧،٠٤٣
٢٠٠٤	٢١٣٠٢	١١٤،٣٤٥	٣٦٦٢٨	١١٠،٣٢٤	٥٨،١٥٨
٢٠٠٥	٢٣٥٣٢	١٠،٤٦٨	٤٩٩٥٥	٣٦،٣٨٥	٤٧،١٠٦
٢٠٠٦	٢٢٠٠٩	٦،٤٧٢–	٦٥١٤٠	٣٠،٣٩٧	٣٣،٧٨٧
٢٠٠٧	١٩٥٥٦	١١،١٤٥–	٨٨٨٤٠	٣٦،٣٨٣	٢٢،٠٣١
٢٠٠٨	٣٥٠١٢	٧٩،٠٣٥	١٣١٦١٤	٤٨،١٤٧	٢٦،٦٠٢
٢٠٠٩	٤١٥١٢	١٨،٥٦٥	١١١٦٦١	١٥،١٦–	٣٧،١٧٧
٢٠١٠	٤٣٩١٥	٥،٧٨٩	١٣٨٥١٧	٢٤،٠٥١	٣١،٧٠٤
٢٠١١	٤٧٨٠٣	٨،٨٥٣	١٨٥٧٥٠	٣٤،٠٩٩	٢٥،٧٣٥
٢٠١٢	٥٩٠٠٦	٢٣،٤٣٦	٢١٧٩٦٩	١٧،٣٤٥	٢٧،٠٧١
٢٠١٣	٥٩٣٤٩	٥٨١ ،٠	٢٣٢٥٠٠	٦،٦٦٦	٢٥،٥٢٦
٢٠١٤	٥٣١٧٧	١٠،٣٩٩–	٢٢٣٥٠٠	٣،٨٧١–	٣٢،٧٩٣
٢٠١٥	٣٦٥٤٠	٣١،٢٨٨–	١٥٣٧٤١	٣١،٢١–	٢٣،٧٦
٢٠١٦	٣١٧١٢	١٣،٢١–	١٥٩٩٢١	٤،٠١	١٩،٨
٢٠١٧	٣٥٩٩٩	١٣،٥١	١٧٩٦٥٠	١٢،٣٣	٢٠،٠٣

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات
جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية لأعوام المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

ثالثاً: الفائض والعجز التجاري في العراق

تعد التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة في تنمية ونمو الاقتصاد في أي بلد، ولذا تعد توافر الصادرات الكبيرة دلالة عن هياكل إنتاجية قوية في الاقتصاد، وعلى الجانب الاخر تشكل الاستيرادات وقيمها المرتفعة دلالة على ضعف المقدرة الإنتاجية للبلد، وفي الحقيقة ان هذا الوصف لا يمكن تعميمه على كل الاستيرادات ، إذ تعد الاستيرادات الخاصة بالسلع العالية التقنية والسلع الرأسمالية التي تسهم في توافر القدرة الإنتاجية الأكبر وبالتالي تعزيز الصادرات ، ولهذا يمكن ان ننسب تتطور البلد الى قدرته الخارجية التي تمثل

* الانفتاح التجاري

* لغرض استخراج معدل النمو تم الاستعانة ببنانات ٢٠٠٣

الصادرات فضلاً عن نوعية الاستيرادات ، وبناءاً على ما ورد نستطيع القول ان قدرة البلد الأساسية تعتمد بشكل أساسي على هذا القطاع المهم ، ومن ذلك يمكن تشخيص مدى العجز والفائض عن طريق الفرق بين الصادرات والاستيرادات . (عدنان داود العذاري ٢٠١٣، ١٩٦)

رابعاً: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق

يمكن تشخيص اهداف الانفتاح الاقتصادي هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا في الدول المتقدمة، في حين ان الدافع من الانفتاح الاقتصادي الدول النامية هو تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية. وتجدر الإشارة الى ان العراق قد تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي السريع، حيث شهد الاقتصاد العراقي بعد عام (٢٠٠٣) حالة من الفوضى بفعل سياسة الإغراق السلعي التي تختلف عن سياسة الانغلاق التي عاشها العراق في فترة التسعينات، والذي تمثل بتدفق البضائع والسلع من اغلب المنافذ الحدودية للبلد ومن مختلف دول العالم والذي نتج عنها آثار سلبية على واقع الاقتصاد العراقي، والناتج المحلي خاصة في ظل القدرة التنافسية غير المتكافئة، وهذا يعود الى ان السلع المستوردة تتميز بمقدرة ومزايا تنافسية كبيرة منها انخفاض تكاليف الإنتاج.ان هناك الكثير من الاليات الي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين الانفتاح الاقتصادي (التجارة الخارجية) وبين النمو، وذلك عن طريق زيادة الصادرات التي من شأنها أن تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الانفاق، وكذلك نقص الواردات، كما ان تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شانها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول، بالإضافة الى ان رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجه للصادرات من شانها تزيد من مستوى نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة، اضف الى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدر رئيسي للنمو)، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل اكثر كفاءة، الا ان العراق لم يستطيع إيجاد منهجاً في تجارته الخارجية. وتأسيسا على ما تقدم يمكن ايجاز بعض ملامح قطاع التجارة في العراق وفق الاتي: (الكواز ٢٠٠٨، ٢٩)

١. يعاني قطاع التجارة الخارجية في العراق من تخبط شديد وغياب الرؤية الواضحة مما ساعدا على توليد آثار سلبية على الاقتصاد المحلي، تمثلت بارتفاع مستوى الاستيرادات الاستهلاكية من مختلف السلع مقابل تصدير النفط الخام كسلعة رئيسية، الامر الذي ساعد على زيادة الانكشاف الاقتصادي للبلد وبروز ظاهرة الإغراق السلعي داخل السوق المحلية.

٢, مشكلة العراق اعتماده على جانب واحد وهو النفط، اما بقية القطاعات الأخرى الصناعية والزراعية باتت تتلاشى تدريجيا بسبب عدم كفاءة وجودة الإنتاجية لمواجهة السلع المنافسة.

٣. عدم وجود سياسة تجارية انتقائية بمستوى عالي لتعيد نضوج القطاعات الإنتاجية غير النفطية ولفترة محدودة على الأقل.

٤. التخلف التكنلوجي والتقني في معظم القطاعات الإنتاجية الامر الذي دفع الى انخفاض الحصة السوقية للمنتج داخل السوق المحلية.

ويمكن من خلال الجدول التالي ملاحظة معدلات النمو ومدى درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

جدول (٣)

معدلات النمو والانكشاف الاقتصادي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنوات	معدلات النمو	الانكشاف الاقتصادي
٢٠٠٤	110	107
٢٠٠٥	36	87
٢٠٠٦	30	76
٢٠٠٧	36	65
٢٠٠٨	48	71
٢٠٠٩	15-	65

٢٠١٠	24	62
٢٠١١	34	63
٢٠١٢	17	66
٢٠١٣	6	65
٢٠١٤	3-	62
٢٠١٥	6	50
٢٠١٦	8	66
٢٠١٧	9	71

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات الجدول (١) (٢)

خامساً: مظاهر الانكشاف الاقتصادي في العراق

١- **الانكشاف التجاري** : ويعكس درجة الاعتماد على الصادرات النفطية ومدى اعتماد الناتج عليها وبالتالي عدم استقراريه النمو في الناتج، واما الشطر الاخر يتمثل بالافتقار الى السياسة التجارية بأدواتها الحمائية.

٢- **الانكشاف النقدي** :شكلت الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط وخاصة بعد عام ٢٠٠٤ولغاية عام ٢٠٠٨ اثاراً إيجابية على الأرصدة النقدية العراقية من العملات الصعبة، والتي ساعدت على استقرار النظام النقدي وبالتالي تحسن سعر صرف الدينار العراقي، ولكن مارست كتلة الطلب المحلية المتزايدة وبفعل ارتفاع تيار الانفاق في الموازنة لتأثره بإيرادات النفط انعكس ذلك في فائض طلب مستمر اتجاه العملات الصعبة الموجهة نحو العرض الخارجي وهذا بدوره يؤثر سلباً على فرص التشغيل وتعثر اصلاح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي وهنا يمكن استخدام مصطلح الانكشاف النقدي للتعبير عن خروج العملة صوب الخارج (دواي ٢٠١٥، ٥)

٣- **الانكشاف الغذائي** :ان الاعتماد على المصادر الخارجية يؤدي الى زيادة درجة الانكشاف الغذائي، ومن ثم زيادة التبعية الغذائية بشكل مستمر، إذ تعد مسالة ارتفاع كميات وقيمة المستوردات من السلع ذات الطبيعة الاستراتيجية وارتفاع قيمة الدعم الحكومي لهذا النوع من السلع، وهذا يجعل الدولة تتحمل فروق الأسعار وبالتالي زيادة حجم ديونها الخارجية والتبعية الغذائية، فضلا عن استنزافها المستمر للموارد الاقتصادية ويكمن أيضا في طياته مخاطر التبعية للدول المتقدمة باستخدام الغذاء كسلاح في الضغط على الدول المستوردة من اجل تطبيق سياساتها في العالم ، ويمكن استنتاج ان لولا نعمة واردات النفط على العراق لواجهتنا مشكلة خطيرة في عملية تسديد تكاليف استيراداتنا من الغذاء (الغفور ٢٠٠٨، ٢٦٣)

٤- **الانكشاف التكنولوجي** : ويشكل الانكشاف التكنولوجي من خلال النقل الأفقي للتكنولوجيا أي استيرادها من الدول المتقدمة بدل من الاعتماد على الذات وتوجيه القدرات نحو العمل على تنميتها وطنيا أو قوميا أو إقليميا. ولكن معظم الدول النامية اختارت اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة معتقدين أن ذلك سيمكنها من اختصار الوقت والنفقـات. لكن المشكلة تكمن في كون هذه التكنولوجيا جاءت غير ملائمة مع خصوصية الطبيعة الإنتاجية للدول النامية مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا (محمد بلا تاريخ)

والشكل (٣) يوضح مظاهر الانكشاف الاقتصادي بأنواعه

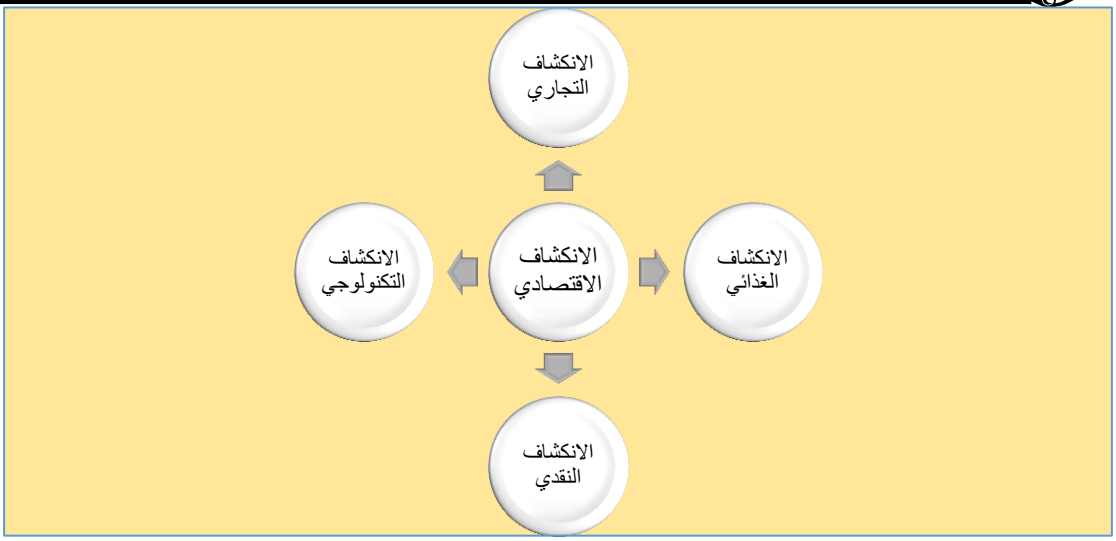

المصدر: من عمل الباحث

المبحث الثالث

((قياس العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والنمو الاقتصادي في العراق))

أولا: وصف الأنموذج القياسي

لقد تم استعمال بيانات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) واستخراج معدلات النمو الاقتصادي (GDP)، والانكشاف الاقتصادي (EX) بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية لعام(١٩٨٨).

١- الاتجاه الزمني لمتغيري البحث الانكشاف الاقتصادي (EX) والنمو الاقتصادي (GDP)

شكل (٤)

الانكشاف الاقتصادي (EX)، النمو الاقتصادي (GDP)

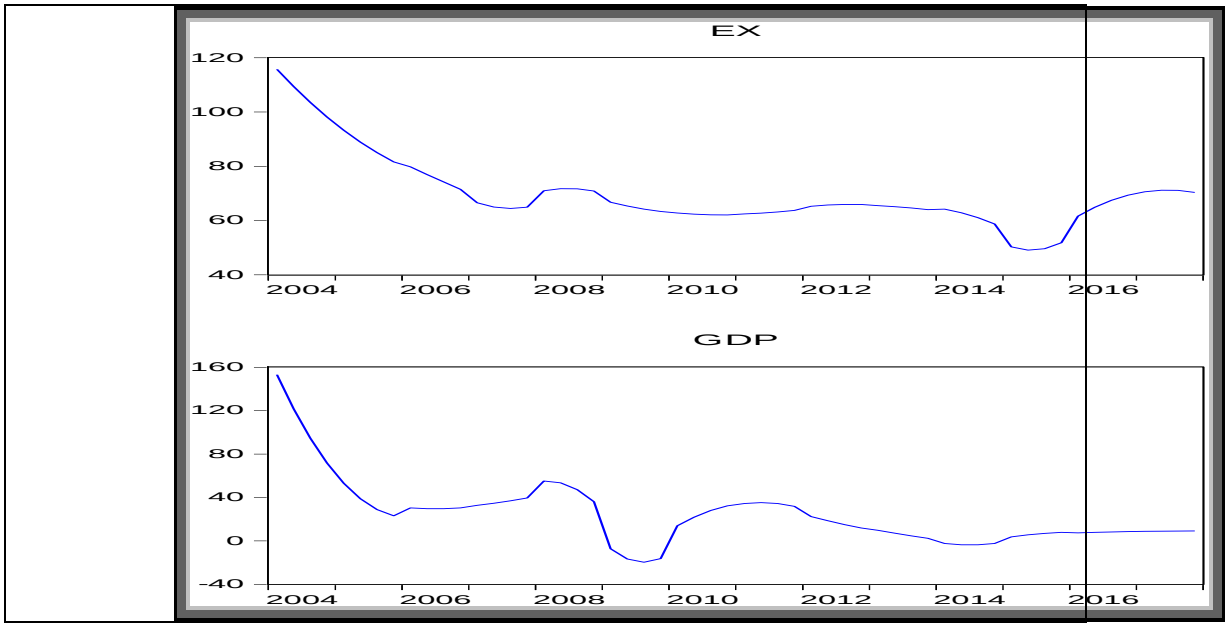

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الإحصائي (E views 9)

يوضح الشكل (٤) (A) و(B) الاتجاه الزمني لمتغيري البحث عند المستوى ويتضح من الشكل (A) الخاص للمؤشر الانكشاف الاقتصادي ان هذا المتغير يحتوي على متوسط ثابت تقريباً، طوال مدة الدراسة بينما هنالك اتجاه زمني واضح في متغير البحث الثاني

وهو معدل النمو الاقتصادي (GDP) وللتأكيد من استقراريه المتغيرين سنلجأ الى اختبار سكونهما، أي اختبار ديكي فولر الموسع (Adf) كما في الخطوة التالية.

ثانيا: اختبارات السكون(Stationary)

جدول (٤): اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار (Augmented Dickey – Fuller)

المتغيرات	اختبار T الاحصائي	اختبار P-value	النتيجة
	عند المستوى		
EX	-4.61043	0.0005	ساكن
GDP	-2.48322	0.1255	غير ساكن
	عند الفرق الأول		
GDP	-5.19663	0.0001	ساكن

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews9).

تم تطبيق اختبار جذر الوحدة لمعرفة فيما إذا كانت البيانات ساكنة أم لا لغرض تجنب الحصول على نتائج مضللة زائفة (spurious) ومن اجل ذلك تم تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (Adf) ، حيث تنص فرضية العدم على أن السلسلة الزمنية غير ساكنة ، وبالتالي تعاني من جذر الوحدة ، أما الفرضية البديلة فتنص على أن السلسلة الزمنية ساكنة (Stationary) ويوضح الجدول نتائج الاختبار الخاص بجذر الوحدة السكون لمتغيري البحث وكانت النتائج التي تم التوصل اليها تبين ان المتغير الأول الخاص بالانكشاف الاقتصادي (EX) مستقر عند المستوى ، كما تبين ذلك القيمة الاحتمالية (اختبار P–value) والبالغة (0.0005) وهي اقل من (5%) عند مستوى معنوية (1% و 5% و10%) . أما المتغير الاخر الخاص بمعدل النمو الاقتصادي فقد استقر عند الفرق الأول بعد ان كانت القيمة الاحتمالية عند المستوى البالغة (0.1255) أكبر من (5%) وعند اخذ الفـرق الأول أصـبحت (0.0001) وهي اقل من (5%) عند مستوى المعنوية (1% و 5% و10%). وبما ان المتغيرين استقر أحدهما عند المستوى والأخر عند الفرق الأول فأن ذلك يتيح لنا استخدام نموذجARDL لاختبار العلاقة بينهما للأجل القصير والطويل.

ثالثاً: تقدير نموذج ARD

جدول (٥) نتائج تقدير نموذج (ARDL)

Dependent Variable: DGDP
Method: ARDL
Date: 05/12/19 Time: 04:08
Sample (adjusted): 2005Q2 2017Q4
Included observations: 51 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EX
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DGDP(-1)	0.310551	0.121105	2.564311	0.0138
DGDP(-2)	0.134259	0.129371	1.037785	0.3050
DGDP(-3)	0.076085	0.128870	0.590404	0.5579
DGDP(-4)	-0.530481	0.114347	-4.639227	0.0000
EX	0.532679	0.401225	1.327630	0.1911
EX(-1)	-0.888357	0.379885	-2.338490	0.0240
C	22.38511	9.243363	2.421750	0.0196

R-squared	0.515740	Mean dependent var	-0.863419
Adjusted R-squared	0.449704	S.D. dependent var	8.992760
S.E. of regression	6.671003	Akaike info criterion	6.760291
Sum squared resid	1958.100	Schwarz criterion	7.025444
Log likelihood	-165.3874	Hannan-Quinn criter.	6.861614
F-statistic	7.810035	Durbin-Watson stat	1.690796
Prob(F-statistic)	0.000009		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 9)توضح نتائج التقدير المبينة في الجدول ( ) لنموذج ARDL ان هنالك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي في الفترة الزمنية وبينه في الربع السنوي الذي يسبقه بحيث ان زيادة النمو بمقدار وحدة واحدة في الفترة الزمنية t يؤدي الى زيادة بمقدار (0.31) في الفترة t–1 وأكدت معنوية هذه الدلالة القيمة الاحتمالية (**اختبار P– value**) للمتغير GDP(–1) والتي بلغت (0,01) وهي اقل من (5%) حيث توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي للفترة الزمنية t

وبينه للفترة t−1 (GDP−4) بحيث ان زيادة النمو الاقتصادي في الربع الحالي ذلك بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض بعد ثلاثة فصول بمقدار (0.53) وأكدت معنوية هذه العلاقة القيمة الاحتمالية (**اختبار P−value**) والتي بلغت (0.000) وهي اقل من (5%) فيما تبين النتائج بأن هنالك علاقة عكسية بين الانكشاف الاقتصادي في الفترة الزمنية EX و EX−1 وبين النمو الاقتصادي في الفترة الحالية بحيث ان الزيادة في الانكشاف الاقتصادي في الفترة الزمنية t بمقدار وحدة واحده سيؤدي الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في القترة الزمنية t−1 بمقدار (0.88357) ان المتغيرات المستقلة مجتمعة فسرت ما قيمته (51%) من التباين الكلي في المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي ، وكما يتبين ذلك من خلال قيمة R^2 التي بلغت (0.51) كما ان القيمة الاحتمالية لاختبار F والبالغة (0.000) تبين معنوية النموذج ككل .

رابعاً: التباطؤ الأمثل لأفضل نموذج ARDAL

شكل (٥) التباطؤ الأمثل لأفضل نموذج ARDAL

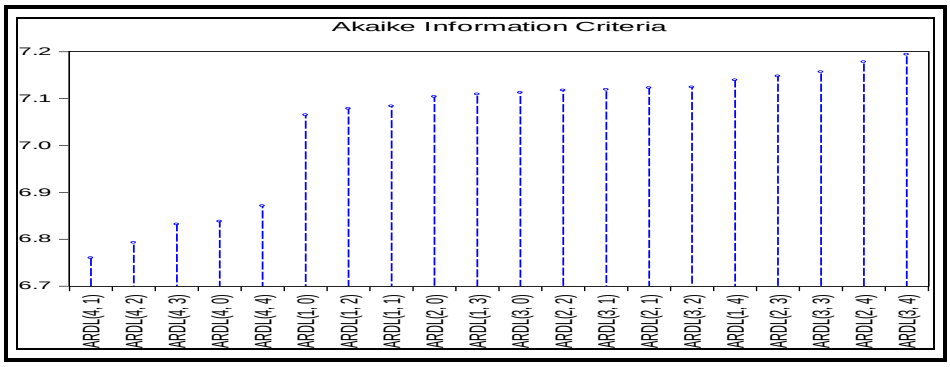

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

١- يتبين من الشكل ( ) ان النموذج الي اخترناه ( ) افضل نموذج من بين ٢٠ نموذج قد تم التوصل إلى أن النموذج المقدر { ARDL(1,4,2)} هو أفضل نموذج تم اختياره وفقاً لمعيار (AKaiKe) اقل من باقي التوصيفات الأخرى للنموذج.

٢- اختبار (LM Test)

٣- اختبار (LM Test) وهذا يمكن ملاحظته إذ أن قيمة (Prob) لـ (obs* R− squred)هي (21%) وهي أكبر من (٥%) وبالتالي نقبل فرض العدم بأن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وفقاً لاختبار (Breusch – Godfrey) ، ونرفض الفرض البديل ، كما في جدول (٦) . **جدول (٦) اختبار (LM Test)**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.359434	Prob. F(2,42)	0.2679
Obs*R-squared	3.100756	Prob. Chi-Square(2)	0.2122

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/14/19 Time: 04:16
Sample: 2005Q2 2017Q4
Included observations: 51
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDP(-1)	-0.287194	0.211918	-1.355212	0.1826
DGDP(-2)	0.192521	0.236111	0.815384	0.4195
DGDP(-3)	-0.004894	0.144322	-0.033912	0.9731
DGDP(-4)	-0.048872	0.117545	-0.415773	0.6797
EX	0.086884	0.404817	0.214625	0.8311
EX(-1)	-0.126473	0.390137	-0.324177	0.7474
C	2.517293	9.337770	0.269582	0.7888
RESID(-1)	0.446105	0.271376	1.643867	0.1077
RESID(-2)	-0.115259	0.261057	-0.441511	0.6611

R-squared	0.060799	Mean dependent var	4.68E-15
Adjusted R-squared	-0.118096	S.D. dependent var	6.257955
S.E. of regression	6.617166	Akaike info criterion	6.775997
Sum squared resid	1839.049	Schwarz criterion	7.116907
Log likelihood	-163.7879	Hannan-Quinn criter.	6.906269
F-statistic	0.339859	Durbin-Watson stat	1.990110
Prob(F-statistic)	0.945244		

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

٤- اختبار التباين (Breusch– Pagan – Godfrey)

يمكن ملاحظة أن قيمة (Prob) لـ (obs* R- squred)هـــــــــــــــــــي (0.089) وهي أكبر من (٥%) وبالتالي نقبل فرض العدم بأن النموذج المقدر لا يعاني من اختلاف التباين وفقاً لاختبار (Breusch- pagan – Godfrey) ، ونرفض الفرض البديل ، كما في جدول ( ) **جدول (٧) اختبار (Breusch- Pagan – Godfrey)**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.008593	Prob. F(6,44)	0.0848
Obs*R-squared	10.96543	Prob. Chi-Square(6)	0.0895
Scaled explained SS	26.54363	Prob. Chi-Square(6)	0.0002

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/12/19 Time: 04:11
Sample: 2005Q2 2017Q4
Included observations: 51

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-56.05377	129.4180	-0.433122	0.6670
DGDP(-1)	-0.498926	1.695613	-0.294245	0.7700
DGDP(-2)	-0.727651	1.811347	-0.401718	0.6898
DGDP(-3)	-1.518948	1.804326	-0.841837	0.4044
DGDP(-4)	5.029708	1.600991	3.141621	0.0030
EX	-6.847231	5.617628	-1.218883	0.2294
EX(-1)	8.352063	5.318840	1.570279	0.1235

R-squared	0.215008	Mean dependent var	38.39412
Adjusted R-squared	0.107964	S.D. dependent var	98.89279
S.E. of regression	93.40191	Akaike info criterion	12.03857
Sum squared resid	383852.4	Schwarz criterion	12.30373
Log likelihood	-299.9837	Hannan-Quinn criter.	12.13990
F-statistic	2.008593	Durbin-Watson stat	2.023366
Prob(F-statistic)	0.084767		

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

٥- اختبار (ARDL Bounds Test)

لأجل اختبار العلاقة في الاجل الطويل تم اعتماد اختبار (BOUNDS TEST) إن قيمة (F – Statistic) هي (0.000001)، و(5%) و(10%) وتبين نتائج الاختبارات قيمة F قد تخطت الحدود الدنيا والعليا معاً وعند كافة المستويات المعنوية مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المكونة للنموذج ، وهذا يسمح لنا بالقيام بالخطوات التالية وهي تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الاجل . **جدول (٨) اختبار**

ARDL Bounds Test
Date: 05/12/19 Time: 10:27
Sample: 2005Q2 2017Q4
Included observations: 51
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	22.04366	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(DGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/12/19 Time: 10:27
Sample: 2005Q2 2017Q4
Included observations: 51

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DGDP(-1))	0.320137	0.138491	2.311607	0.0255
D(DGDP(-2))	0.454396	0.127766	3.556467	0.0009
D(DGDP(-3))	0.530481	0.114347	4.639227	0.0000
D(EX)	0.532679	0.401225	1.327630	0.1911
C	22.38511	9.243363	2.421750	0.0196
EX(-1)	-0.355679	0.140849	-2.525249	0.0152
DGDP(-1)	-1.009586	0.152654	-6.613542	0.0000

R-squared	0.562068	Mean dependent var	0.365441
Adjusted R-squar	0.502350	S.D. dependent var	9.456471
S.E. of regression	6.671003	Akaike info criterion	6.760291
Sum squared resi	1958.100	Schwarz criterion	7.025444
Log likelihood	-165.3874	Hannan-Quinn criter.	6.861614
F-statistic	9.412035	Durbin-Watson stat	1.690796
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

٦- التكامل المشترك طويل وقصير الاجل ظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية القيمة (١) تقريباً بمعنى ان سرعة استجابة النظام بلغت (١٠٠%) لكل فصل من السنة بمعنى ان ما نسبته (١٠٠%) من حالة عدم الثقة للأجل القصير للفصل يتم تصحيحه في الفصل القادم ، حيث يتبين من النتائج ان هنالك علاقة عكسية بين الانكشاف الاقتصادي (EX) والنمو الاقتصادي (GdP) بمقدار (0.35) ، كما اكدت معنوية العلاقة القيمة الاحتمالية (**اختبار P-value**) والتي بلغت (0.0069) وهي اقل من (5%) .

جدول (٩) التكامل المشترك طويل وقصير الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: DGDP
Selected Model: ARDL(4, 1)
Date: 05/12/19 Time: 10:25
Sample: 2004Q1 2017Q4
Included observations: 51

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DGDP(-1))	0.320137	0.138491	2.311607	0.0255
D(DGDP(-2))	0.454396	0.127766	3.556467	0.0009
D(DGDP(-3))	0.530481	0.114347	4.639227	0.0000
D(EX)	0.532679	0.401225	1.327630	0.1911
CointEq(-1)	-1.009586	0.152654	-6.613542	0.0000

Cointeq = DGDP - (-0.3523*EX + 22.1726)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-0.352302	0.124293	-2.834450	0.0069
C	22.172572	8.249564	2.687727	0.0101

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

٧- اختبار (Cusum,Cusum of squares) لاختبار معالم النموذج

يوضح لنا الشكل ادناه اختبار (Cusum,Cusum of squares) لاختبار معالم النموذج بأنه تقع ضمن حدود الثقة علماً انه يعني ان المعالم مسقرة في الاجلين القصير والطويل للنموذج المقدر.

شكل (٦) لاختبار معالم النموذج

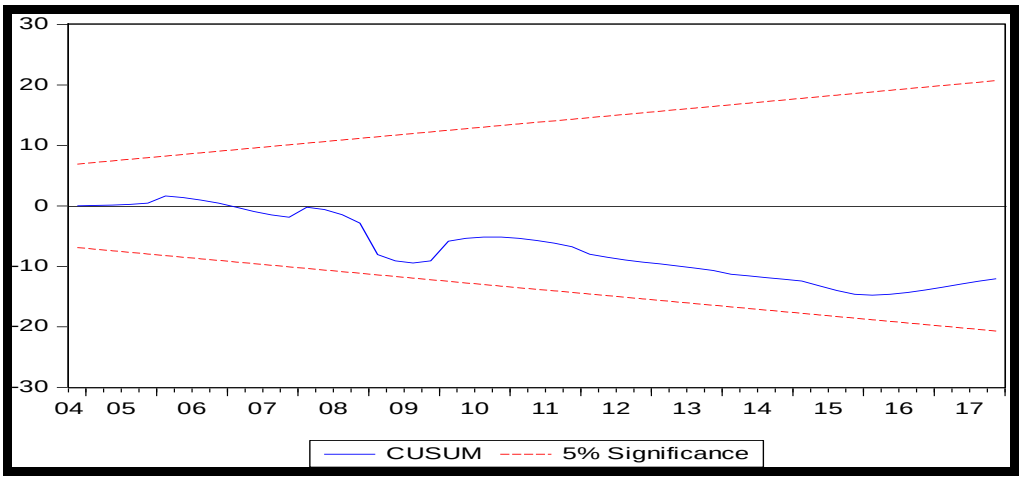

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

خامسا: الحلول والمعالجات

١- العمل على إيجاد فرص النمو المستدام الاهتمام بدعم النمو المستدام وهذا يتمثل بالقطاع النفطي في العراق الذي كان وما يزال وسيبقى إلى أجل ليس بقصير قوة اقتصادية وسياسية مهمة ودافعة لعملية التنمية واستدامتها في العراق ويمتاز النفط العراقي بمميزات تجعله يولد فرص لاستدامة النمو لو استغل بالشكل الصحيح ومن أهم مميزاتهِ ضخامة الاحتياطي النفطي وانخفاض تكاليف إنتاجه وارتفاع إنتاجية البئر الواحد وقلة العمق للآبار مقارنة بالدول الأخرى. (علوان، سياسات الاستثمار في القطاع الصناعي ٢٠٠١، ٧٦)وبذلك تكون خلاصة القول انه إذا ما قامت الحكومات باستخدام مواردها الاقتصادية بكفاءة عالية والعمل على زيادتها، والبحث عن سبل تحسين إنتاجيتها مع مرور الوقت ،وحافظت في الوقت نفسه على الحد الأدنى من الأنفاق الاجتماعي ،ووفرت عدالة في الفرص الاقتصادية المبنية على الإنتاجية سيكون أفضل ضمان لتحقيق التنمية .

٢- العمل على تنمية وتطوير القطاع الخاص أن من أكثر السُبل سرعة واستدامة لتحقيق النمو هو الاعتماد على الإفراد المنفذين للمشروعات الجديدة والشركات القائمة على مثل هذه المشروعات وذلك لأنها تعمل على تطوير سلع وخدمات جديدة أو من خلال استخدام وسائل واساليب جديدة ، كما أن تسهم في بناء الشركات المحلية تعتبر عنصراً أساسيا لتنمية اقتصاد قائم على المشروعات الجديدة وإدارتها وفي الوقت ذاته ، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة توفر المزيد من رأس المال والتقنيات الجديدة ، فضلاً عن أنها تمهد الطريق نحو الاقتصاد العالمي ، ويرى أنصار سياسة الاعتماد على مصادر خارجية وخصخصة الشركات بأن القطاع الخاص هو القادر على تنفيذ الكثير من الوظائف بكفاءة أعلى وتكلفة أقل مما تستطيع الحكومات تنفيذه ، ويفيد ذلك في تخفيف الأعباء من على دافعي الضرائب ويساعد في توفير الموارد أمام الحكومة من اجل استخدامها على الخدمات التي يمكن إن تخدم السكان ككل مثل الآمن والتعليم والخدمات الصحية وبعض جوانب البنية الأساسية . (التخطيط ٢٠١٢، ٩)

٣- العمل على تنويع مصادر الدخل

ان مفهوم تنويع مصادر الدخل هو عبارة عن تغير منهجية وآلية النشاط الاقتصادي بالطريقة التي ترفع الكفاءة الإنتاجية وتولد موارد متعددة للخزينة العامة مثل الضرائب وأن يكون ذلك بشكل تدريجي يمكن من تحقيق عدة أهداف بوقت واحد ،فضلاً عن رفع كفاءة القطاع الخاص والمقدرة التنافسية والعمل على أحدث التقنيات والأساليب التشغيلية الحديثة وزيادة مستوى دخل إفراد المجتمع وربط ذلك بإنتاجية الفرد من اجل دعم الاستهلاك الذي ينعكس بزيادة الاستثمار ورفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ،وبالتالي يخفض التضخم ويمنع الاحتكار وذلك لان العرض سيساوي الطلب ويفسح المجال أمام مرونة السياسة النقدية والمالية وينخفض الاستيراد وسيكون لذلك انعكاسات جيدة على الاقتصاد. (Trung 2006, 5)أن تنويع مصادر الدخل بالنسبة للدول النفطية هي عملية تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي والسعي لتفعيل إمكانيات الدولة الاقتصادية والمالية عن طريق تنويع الاقتصاد ومحاولة الحد من اعتماد البلاد على المورد الريعي (النفط) فضلاً عن بناء قاعدة الاقتصاد الكلي وترشيد استخدام الثروة النفطية والتعجيل بالتحول نحو اقتصاد السوق وإرساء قاعدة تنموية للقطاعات مختلفة (الحاج ٢٠٠٦، ٩) وفي العراق فان تنويع مصادر الدخل يعني خلق مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وان تكون هذه المصادر ذات طبيعية مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية والخدمية وقابلة لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل بعيدا عن التوظيف الحكومي (مرزا ٢٠١٣، ٢٣)ويرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها وفق طلب وعرض السوق العالمية ، وان عملية توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة اقتصاد حقيقي ، قادر على توليد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط ،وبالقيام باستثمار جزء كبير من إيرادات الدولة النفطية لتأسيس بنية أساسية قوية ومتطورة بهدف توفير مناخ استثماري واستغلال المزايا النسبية المتاحة في الاقتصاد الوطني ،و الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المختلفة مثل قطاع الصناعة ،قطاع السياحة ،قطاع الزراعة ،قطاع الخدمات وغيرها من القطاعات ،مما يؤدي إلى إيجاد إيرادات أخرى للموازنة العامة بعيدة عن الإيرادات النفطية من جهة وبعيدة عن تقلبات السوق العالمية من جهة أخرى

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات التي تعكس العلاقة بموضوع البحث وفقاً لما ورد من رؤية تحليلية استندت على معطيات التحليل الكمي وكان من أهمها:

١- الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية الذي يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، وتوجيه معظم إيرادات هذه الصادرات نحو استيرادات ذات طبيعة استهلاكية عزز من الانكشاف الاقتصادي السلبي.

٢- ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي السلبي، والذي يوضح مدى الاختلال الهيكلي في بنية هيكل التجارة الخارجية، مما جعل الاقتصاد العراقي عرضه لاختلال دائم في ميزانه التجاري بفعل تضخم العوائد النفطية مما يولد حالة من القلق على طبيعة المسار المستقبلي لنمو الاقتصاد العراقي.

٣- هناك استجابة سريعة في الناتج المحلي الإجمالي عندما تتغير الصادرات والاستيرادات، والصادرات تستحوذ على النسبة الأكبر.

٤- يتبين من النتائج التطبيقية ان هنالك علاقة عكسية بين الانكشاف الاقتصادي (EX) والنمو الاقتصادي (GdP)

٥- وتبين نتائج الاختبارات قيمة F قد تخطت الحدود الدنيا والعليا معاً وعند كافة المستويات المعنوية مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المكونة للنموذج.

ثانيا: التوصيات

تم صياغة جملة من التوصيات والمقترحات من أجل الارتقاء والانتقال باقتصاد العراق من اقتصاد ريعي نحو اقتصاد متنوع القاعدة الانتاجية ومنها:

١- انشاء برامج للنمو المستدام من خلال صناديق خاصة بعوائد النفط لدعم مشاريع التنمية.

٢- تشجيع القطاع الخاص سوف يساعد على انشاء ايرادات جديدة ممثلة في الضرائب والجمارك وهما من الإيرادات السيادية للدولة وهذا يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزانية الدولة، ويساعد على اعادة التوازن في هيكل التجارة.

٣- توجيه العمل نحو تنمية القطاعات الأخرى (غير النفطية) لا سيما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي من اجل تنويع القاعدة الإنتاجية.

٤- تشجيع وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وتوجيه الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات والمجالات المحفزة للاقتصاد، وضرورة إعطاء التسهيلات والامتيازات والإعفاءات الضريبية للمستثمرين والتوجيه نحو المشاريع التنموية المستدامة.

٥- السعي لتحقيق التوازن التدريجي في الميزان التجاري العراقي مع الدول المختلفة وبين الصادرات والاستيرادات، والتي يمكن أن تؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات.

٦- ايجاد صندوق ادخاري سيادي تُستثمر موارده من خلال التنويع المالي الخارجي، إذ تؤازر عوائد الصندوق الادخاري المذكور عند الضرورة في غلق الفجوة الخارجية.

٧- بناء القدرات المؤسسية للدولة من خلال تأمين السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز من تطبيق برامجها التنموية.

٨- مكافحة الفساد وتعزيز فاعلية الخضوع للمساءلة ويتم ذلك وفقاً القواعد والتشريعات.

المراجع:

المصادر الأجنبية:

1-rajaguru, S.mthangavelu and G. is there an export or import- led productivity growth. 2004.

2- A, o.krueger. liberalization attempts and,ballinger,cambridge. 1978.

3- Fisher, stanly,. economics- Mcgraw-Hill. 1983.

4- kindle Banger .Economic development, McGraw-Hill boocompany.New York.١٩٦٥ ،

5- snider, dellsert. introduction to international economics . 1967.

6- Trung, Nicholas Minot Michael Epprecht and Le Quang. ,Income Diversification and Poverty in the Northern Uplands of Vietnam,Research report ,. Washington: International Food Policy Research Institute, 2006.

المصادر العربية

١- احمد عبد الغفور. نظرةاقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق . عمان: دار زهران ، ٢٠٠٨.

٢- اكرم ابراهيم حماد. "درجةالانكشاف العربي والتبعية للخارج." ,٢٠١٤

٣- البنك المركزي . "تقريرالبنك المركزي ." يغداد ، ,٢٠١٧

٤- الحمد الكواز. التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي . الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، ,٢٠٠٨

٥- المصطفى سيد محمد. "الاثار السياسية والاقتصادية للديون العربية." الجزيرة بودكاست، بلا تاريخ.

٦- توفيق عباس المسعودي. "دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)." مجلة العلوم الاقتصادية ، ٤، ,٢٠١٠

٧- جلال الخشب. النمو الاقتصادي. بلا تاريخ.

٨- جون كينث كالبرت. تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر). الكويت: عالم المعرفة، ٢٠٠٠,

٩- ربيع نصر. "رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا ." جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، بلا تاريخ.

١٠- عدنان داود العذاري. "اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي لماليزيةللمدة ١٩٨٠- ٢٠١١ دراسة قياسية ." مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، ٢٠١٣: ١٨٨-٢٠٦,

١١- عمار الجنابي. قياس وتحليل العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) باستخدام نموذج (ARDL). بغداد، ٢٠١٦.

١٢-ماري حمزة علوان. سياسات الاستثمار في القطاع الصناعي. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠١.

١٣- محمد الحاج. "الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية قضية مختارة : استراتيجية متوسطة الاجل للاصلاح الاقتصادي ." صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٦.

١٤- مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية . "العراق ." بغداد ، ٢٠٠٤.

١٥- مهدي صالح دواي. "القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٢." مجلة الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٥,

١٦- ميشيل تودارو. التنمية الاقتصادية . السعودية : دار المريخ للنشر ، ٢٠٠٦,

١٧-وزارة التخطيط. المجاميع الاحصائية، بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٢.